

عشائر مدينة الحلة بين سياسة التفرقة العثمانية وسياسة الاحتواء البريطانية (1869–1920)

م.م. يونس عباس نعمة
جامعة بابل/مركز وثائق ودراسات الحلة والبابلة

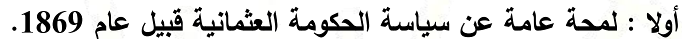
المقدمة

شكلت العشائر العراقية سواء كانت المستقرة منها أو المتنقلة نسبة تزيد على 85% من مجموع السكان في العراق في المدة موضوع البحث ، وقد دلت البحوث العديدة على ان تلك العشائر كانت في حالة من الجهل والتخلف وسوء الادارة ، وفي حالة من الصراع الدائم مع الحكومة العثمانية المستبدة وما بعدها من مدة حكم الاحتلال البريطاني، فكانت الأراضي تدار من قبل تلك الحكومات المتعاقبة التي لاهم لها سوى أستحصال الضرائب من المزارعين الذين لميكن كثيروا الاهتمام بالارض ذلك ان منفعتها لا تساوي الخسائر التي يدفعونها من اجلها خاصة وان تلك الاراضي كانت تؤجر لعدة سنوات لمجموعة من الملتزمين ترافقها مشاكل كثيرة أدت الى اهمالها على مر السنين ، وفي عام 1869، أستبشر الجمع الغفير من المزارعين بسياسة جديدة للحكومة العثمانية ، جاء في اهم اسبابها الاعتراف بأن سياسة الحكومة العثمانية في التعامل مع مسألة الارض كانت خاطئة وان السياسة الجديدة غايتها نقل ملكية الارض الى المزارعين ومنذ ذلك التأريخ تكشف على مر السنين حقيقة هذه السياسة التي لم تجلب النفع للفقراء والمساكين من اصحاب الارض بل حولتهم الى اشبه بالعبيد بيد ملاكين جدد كان غالبيتهم يمد نظرة الى من هو اعلى شأن منه في المرتبة الاجتماعية والمنزلة العائلية ولا يبالي للوصول الى غاياته ان يصعد على اكتاف أولئك المزارعين الفقراء الذين جاء الاصلاح من أجلهم .

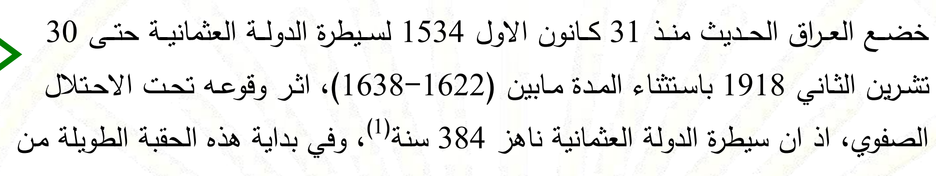
بعد ان تخلصت العشائر العراقية ومنها الحلية التي هي محور البحث من الاستبداد العثماني، وقعت في سياسة ماكرة لمحتل كان يراقب الاحداث بدقة لمعرفة الكيفية التي يمكن النفاذ منها الى ذلك المجتمع العشائري الذي بدأ يندمج شيئاً فشيئاً في الحياة المدنية وينقاد الى ادارة مركزية فأختار الاحتلال البريطاني سياسة لملمة النظام العشائري وصياغة القوانين الخاصة به وعده كيان خاص مستقل تحكمه الاعراف والتقاليد السائدة فيه ، واللعب على سياسة الموازنة بين هذا الكيان العشائري وبخاصة من يأتمر بأمر الحكومة البريطانية والاطراف الاخرى المؤثرة في العراق

ان هذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على السياستين في آن واحد ودراستهما بعناية لاستخلاص الدروس والعبر من الطرق الخبيثة التي دائماً ما يستخدمها المحتل ، ولاثبات ان النظام العشائري فيه من التحصين الكافي الذي يفشل مخططات الاحتلال .

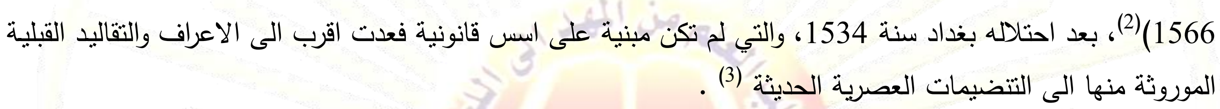
قسم البحث الى عدة نقاط كان أولها لمحة مختصرة عن السياسة العثمانية قبيل حكم الوالي مدحت باشا للعراق عام 1869، وفي الموضوع الثاني تناول البحث سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر الحلية منذ عام 1869 وما جاء في قانون الاراضي ونظام الطابو وما رافقها من سلبيات عديدة في تطبيق هذا القانون حتى نهاية الحكم العثماني في العراق ، وفي الموضوع الثالث تناول البحث السياسة البريطانية في التعامل مع العشائر العراقية وما صدر من قوانين لاعادة المكانة الاجتماعية للعشائر العراقية والحلية منها ، وبما ان السيطرة على مدينة الحلة تأخرت حتى عام 1918 فقد كان الموضوع الرابع حول موقف العشائر الحلية منذ دخول القوات البريطانية عام 1914 وحتى احكام سيطرتها على الحلة وفي الموضوع الخامس تناول البحث فشل السياسة البريطانية في التعامل مع عشائر الفرات الاوسط وخاصة الحلية منها للمدة ما بين 1919 – 1920 .



أولا : لمحة عامة عن سياسة الحكومة العثمانية قبيل عام 1869.



خضع العراق الحديث منذ 31 كانون الاول 1534 لسيطرة الدولة العثمانية حتى 30 تشرين الثاني 1918 باستثناء المدة مابين (1622–1638)، اثر وقوعه تحت الاحتلال الصفوي، اذ ان سيطرة الدولة العثمانية ناهز 384 سنة[1]، وفي بداية هذه الحقبة الطويلة من الزمن ادخلت التنظيمات الادارية الى العراق في عهد السلطان سليمان القانوني (1520–1566)[2]، بعد احتلاله بغداد سنة 1534، والتي لم تكن مبنية على اسس قانونية فعدت اقرب الى الاعراف والتقاليد القبلية الموروثة منها الى التنضيمات العصرية الحديثة [3] .



في هذه المرحلة اتبع العثمانيون في ادارتهم للولايات العراقية نظام حكم اشبه بالسائب ، مما ادى الى وصول الوضع السياسي والاداري الى درجات الانحطاط والفوضى ، فكفاءة الولات تقاس من خلال القدرة على جمع المال عن طريق استحصال الضرائب ، والقدرة على تاديب القبائل والمدن العاصية مع مطلق الحرية في مايراه مناسب لتحصيل هذه الامور ، اما المناصب والوظائف المهمة فكانت تعرض في اسطنبول بما يشبه المزايدة وتمنح لمن يقدم كمية من الاموال اكثر يرشو بها اعوان السلطان والتي يمكنه استرجاعها من خلال زيادة الضرائب على الناس ، وبالنسبة للموظفين العادين فعد العراق بالنسبة لهم كالمنفى ومكان لمن لايجد وظيفة في مكان افضل [4] .

ان مسالة الارض عدة من المسائل الجوهرية التي كانت مدار نزاع بين الولات العثمانيين وبين القبائل المستوطنة في تلك الاراضي ، ذلك ان العشائر التي وجدت من الزراعة عملية استقرار ومدعاة للادعاء بالملكية بمجرد انتشارها في تلك الاراضي ، غير ان العثمانيين عدو كل الاراضي ملكا للحكومة وهم المسؤلون عن طريقة استغلال الارض فاوجدو نظام التاجير بالالتزام من خلال تقسيم الاراضي الى مقاطعات كبيرة ولمدة خمسةسنوات، وغالبا مايكون المستاجرون هم من كبار الشيوخ الذين يحكمون تلك المناطق العشائرية [5] .

كان النظام السائد في تأجير الاراضي من خلال وضعها في مزايدة حتى يكون هناك تنافس بين شيوخ العشائر لغرض زيادة بدل الايجار حتى يصل بدل الايجار في اغلب الاحيان الى قيمة تفوق مايمكن استحصاله من الارض وبمرور الزمن كان يصعب على المسؤليين عن جباية الضرائب استحصال الحقوق الكاملة ، الامر الذي كان يؤدي الى تاخير قسم من المال الى السنة التالية ، ويساعد في التاخير صمت الموظفين المسؤلين عن جباية الضرائب من خلال تلقيهم الرشوة من قبل ملتزمي الاراضي وبالتالي يؤدي الى عمليت تراكم الاموال المستحقة للدولة تتبعها مشاكل مع شيوخ العشائر الملتزمين ، ثم يتطور الامر الى معارك بين الدولة العثمانية وشيخ العشيرة فاذا تمكنت من عزله قامت بتاجيرالارض الى ملتزم اخر [6].

كان من النادر ان لاتمر سنة من دون تصادم بين الحكومة العثمانية والعشائر العراقية ، وكثيرا ما ينشغل احد الولاة طيلة حكمه بالقتال مع العشائر فأذا كان على قدر من القوة نال منها واخذ مايريد من الاموال ، واذا كان في حالة من الضعف فانه يكتفي بقليل من الاموال ، وقد سبب الضعف والانحلال الذي ساد الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر فصاعدا مع اشتداد الصراع مع الدول الاوربية على جهات متعددة من تعزيز نفوذ العشائر العراقية في المناطق المختلفة، لتبرز على اثرها تحالفات عشائرية اصبحت من القوة في فرض سيطرتها على مناطق متعددة وكأنها حكومة قائمة بذاتها من خلال جباية الضرائب وفرض الاتاوة على القوافل والمسافرين الذين يمرون في مناطق نفوذها [7].

من اهم التحالفات العشائرية في مدن الفرات الاوسط الخزاعل وال سعدون وزبيد وكانت حصة زبيد المناطق العشائرية في مدينة الحلة وبقية مناطق الفرات الاوسط من حصة الخزاعل [8].وكانت عشيرة زبيد المسؤلة امام الحكومة العثمانية في جمع الضرائب الزراعية وعلاقتها بالعثمانين تعتمد على مدى تطبيق التزامها في جمع الضرائب ففي عهد



الوالي داود باشا ، كان هناك عدم ثقة بين الطرفين فقام الوالي المذكور بارسال حملة عسكرية جرد فيها عشيرة اليسارمن حيواناتها وعزل شاف الله شفلح شيخ زبيد من منصبه[9].

كان الصراع مستمرا بين الحلة وولاتها العثمانيون ففي سنة 1824 ساهمت مع عشائرها في حركة محمد اغا الكهية ضد داود باشا ، تبعه تمرد في العام التالي ضد الحامية العقيلية التي كانت المسؤلة عن الحامية العسكرية ، وفي سنة 1831 كان هناك تمرد صد سياسة حاكم الحلة خلف اغا، وفي سنة 1851 كانت هناك انتفاضة عشائرية ضد نامق باشا سميت بوقعة الوردية وفي عهد الوالي عمر باشا ثارت عشائر الحلة في الجربوعية والهندية [10] ، ومع كل هذه الانتفاضات فقد استمرت الدولة العثمانية بجباية الضرائب وزيادتها، اذ بقيت عملية الجمع في الحلة مناطة بيد عشيرة زبيد حتى ادى الامر في زمن الشيخ وادي بن الشفلح الى هجرة عشيرة الشوافع الى الديوانية هربا من الضرائب [11] .

ثانيا- سياسة الدولة العثمانية تجاه العشائر الحلية (1869-1914).

عند تولي(مدحت باشا) [12]، الحكم في بغداد عام 1869 ، قام بتقسيم الولايات العراقية الى عشرة سناجق هي بغداد وشهرزور والسليمانية والموصل والدليم وكربلاء والديوانية والبصرة والعمارة والمنتفك وتسعة واربعون قضاء وثمان وخمسين ناحية وعلى اثر هذا التقسيم كانت البصرة والموصل سنجقين تابعين لولاية بغداد حتى عام 1875 اذ تم فصل البصرة وجعلها ولاية مستقلة ، اما الموصل ففصلت عن ولاية بغداد عام 1879 حتى نهاية الحرب العالمية الاولى [13].

كانت اولى الامور التي حازت على اولوية الاصلاح في زمن مدحت باشا محاولة تطبيق قانون الاراضي ونظام الطابو الذي صدر عام 1858 من قبل السلطان عبد الحميد [14]، وكان السبب في ذلك لتجاوز سلبيات المراحل السابقة من تعامل الدولة العثمانية مع مشكلة الاراضي أذ جاء في جريدة الزوراء مانصه **(كانت الاراضي ولا تزال تعطى بالالتزام وان صاحب الارض يعلم يقينا انه ليست ملكه فلا يغرس فيها ولا يراعي اصلاحها الدائم لتكون المنفعة مستمرة، وهذا كان ياتي بالنفع للحكومة من جراء اعطائه بالالتزام الا ان اضراره كبيرة من جراء مايأخذه الملتزمون، وما يقسرون الاهلين على اخذه زيادة عما تطلبه الحكومة بامل الاستفادة والمقادير متفاوتة بين الخمس والثلث او اكثر، واما الحكومات اليوم ليس المراد بها سلب الاهلين ماعندهم، وانما همها مصروف لزيادة الثروة العامة ومراعات نفع الاهلين والتجارة عندنا منحطة فلا طريق للاستفادة الا من ناحية الزراعة ... والزارع لايملك مزرعته ولايد له في التصرف بها فأذا أخذ الميري حصته والملتزم حصل على نصيبه فلا يبقى بيد الفلاح الا الربع او الخمس او اقل ... فاقتضى سوقه الى ان يكون مالكا لينال رفاها ... فاختارة الدولة التفادي في سبيل منفعة هؤلاء...**[15].

يمكن القول انه يترتب على هذه الوثيقة عدة امور :-

1- اعتراف الدولة بان سياستها التي كانت متبعة في التعامل مع مسالة الاراضي في السابق كانت خاطئة ويجب تغيرها بعد ان اثبتت مسالة اعطاء الاراضي بالالتزام فشلها .

2- ان السياسة السابقة في التعامل مع الاراضي كان نفعها فقط للحكومة وللملتزمين وان الضرر بالدرجة الاولى يعود على المزارعين .

3- ان عدم اهتمام المزارعين بالأرض ترتب عليه تحويل ملكية الارض الى الزراع وان الغاية من هذا القانون هو تمليك الأرض للمزارعين لينالو رفاها .

4- ان الحكومة الحالية في عهد السلطان عبد الحميد وعهد الوالي مدحت باشا همها منفعة الزراع وبالتالي منفعة عامة الشعب ، خاصة وان التجارة في هذا الوقت كانت منحطة ويمكن تعويض النقص فيها من خلال الزراعة .



يبدوا ان هذه النقاط المار ذكرها شخصت بدقة حجم المشكلة والمشاكل العشائرية التي ترتبت عليها اعطت هامش من التبرير على ماكانت تقوم به العشائر من ثورات مستمرة ضد الولاة العثمانين .

جاء في القانون الجديد لتقسيم الاراضي ماياتي :

1- اقطاع الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو (والذي يقصد به نظام للتصرف بالاراضي بموجبه تخول الحكومة التصرف بالاراضي العائدة رقبتها للخزينة العامة بعد وضعها بالمزايدة العلنية وتفوض لمن تؤول اليه قطعة من الاراضي الاميرية حق الانتفاع بها بعد دفع البدل ويبقى الملك للحكومة ويرث الابناء حق الانتفاع عن ابائهم على التساوي لافضل للذكر على الانثى وللحكومة ان تحول بين المنتفع وبين الارض اذا فرط فيما تلزمه به وذلك بعد ان يهمل اصلاح الارض لمدة اربعة سنوات .

2- أقطاع اراضي اميرية فوضت باللزمة وهو نظام استحدث يعطي المتصرف في الارض الحقوق المخولة في نظام الطابو بعد ان يثبت انه زرع الارض واستغلها ولو لمرة واحدة خلال خمسة عشر سنة قبل أعلان تسوية الاراضي ثم عليه بعد ذلك ان يدفع خلال عشرة سنوات اقساطا عشرة هي حق بيت المال فيما ال اليه وبذلك اصبحت حال المعطاة له الارض تقرب كثيرا من اصحاب الطابو مع فوارق بسيطة [16].

3- مقاطعات من الاراضي الاميرية الصرفة التي لم تفوض حتى الان باللزمة اما لخرابها او لعدم تسويتها

4- الاراضي الموقوفة

5- الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة والمتصرفون بها صنفان

أ- الرؤساء والمشايخ الذين كانت لهم الزعامة القبلية

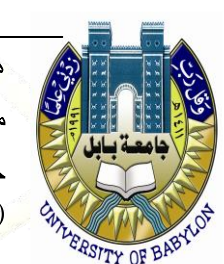
ب- الاقطاعيون المدنيون وهم يطلق عليهم الافندية [17].

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن حول مدى استفادة المزارعون من هذا القانون الذي جاء كما ورد سابقا لتلبية حاجاتهم والكيفية التي طبق بها على الاراضي الزراعية ، فقد واجهت عملية تفويض الاراضي الاميرية وتسجيلها بالطابو صعوبات ومشاكل كثيرة أذ ان القائمين على تسجيل الاراضي كان يعتريهم الجهل اضافة ألى القابلية على الارتشاء الامر الذي دل على ان عملية تسجيل الاراضي اخذت منحى مختلف عما اريد له في نص القانون العثماني والغاية التي سن من اجلها[18].

اعطيت سندات تمليك للاراضي بحدود كاذبة وقام العديد من العشائر الذين لهم صلة بالموظفين العثمانيين من تسجيل مساحات شاسعة من الأراضي باسمائهم مستغلين حالة الخوف لدى الفلاحين من بطش الشيوخ وتخويفهم بان العملية سوف يتبعها سوقهم الى الخدمة العسكرية ' اضافة الى عدم اهتمام الكثيرمن الناس بالموضوع وعدم اعطائه الجدية المطلوبة خاصة وان بيوت المزارعين خاوية ليس فيها من الاموال من شيء[19].

ففي مدينة الحلة التي كانت متصرفية يتبعها من الناحية الادارية كل من الهندية والنجف والشامية والديوانية والسماوة، استحوذ عدد من الشيوخ على اراضي بمساحات شاسعة وسجلت سندات الطابو باسمائهم في المحاويل والخواص ونهر شاه ومن بين هؤلاء شيوخ من الجبور وبني حسن وزبيد [20]، كما كان لاغنياء المدينة الحظ الاوفر من الاراضي فاشترت عائلات الحلي وال اسكندر وال علوش الكثير من الاراضي ، كما بيعت مساحات واسعة الى عوائل من بغداد مثل عائلة دانيال اليهودية ، و سجلت اراضي باسماء موظفي الدوائر الحكومية العثمانية وبقيت الاراضي سجلت باسم السلطان عبد الحميد والتي بلغ مساحتها 157665 تركزت في النيل وابو غرق [21].

يبدو ان عملية اصلاح الاراضي التي تشدق بها العثمانيون حولت الاراضي التابعة لسنجق الحلة الى يد عدد من تجار مدينة بغداد والطبقة الحاكمة في الحلة وعدد من شيوخ العشائر يتصرفون بتلك الاراضي كيفما يريدون، أذ استطاعت



هذه القلة التي تحكمت بالارض حسب القانون الجديد ان تستعبد اولائك المزارعون الذين سن من اجلهم القانون بيد تلك الفئة الحاكمة فاصبحت العشائر في الحلة مملوكة خيراتها الى جماعة صغيرة فيكد الفلاحون ويعمرون البساتين لتنعم بها تلك الاقلية على مر السنين (22).

زاد من المصاعب ان السلطة المحلية في المدينة قامت بتزويد كبار ملاكي الارض بافراد من الحماية اطلق عليهم الجندرمة وذكر انهم قساة ليس في قلوبهم من الرحمة شيء حتى اذا وقع قلب المزارع عليهم حدث فيه الخوف وكان هؤلاء مزودين بالبنادق ولهم صلاحية سجن الفلاحين في سجون خاصة بالمزارع [23].

وذكر ان عملية تطبيق القانون الجديد كانت ناجحة فقط في منطقة الهندية اذ قام الوالي مدحت باشا بتفويض الاراضي بالطابو لصغار الملاكين ليستثمروها غير انه عدل عن ذلك في متابعة هذه الطريقة الناجحة رغبة في وفرة الجباية عن الطرق الاخرى في البيع [24].

ان حصيلة قانون الاراضي ونظام الطابو الجديد كانت عشرات الالوف من الليرات الذهبية التي ملات بها خزانة الاستانة الخاوية ، وظهور مشاكل معقدة في أدارة الاراضي خاصة في لواء الحلة وديالى والمنتفك ، والبدء بسياسة جديدة تقوم على اساس ايجاد الانقسام وتشجيع النزاعات باستخدام سلاح الاراضي ، فعد قانون الأرض سياسة جديدة لعثمنة العالم العشائري وتقوية الادارة المركزية العثمانية على حساب سلطة المشايخ [25]،

كانت البداية محاولة مدحت باشا اخضاع القبائل العربية في الفرات الاوسط عام 1869 بعد ان امتنع شيوخ العشائر عن دفع الضرائب المتراكمة والتي استطاعت فيها العشائر من النيل من القوات العثمانية وقتل قائد الحملة متصرف الحلة توفيق بك في ماعرف بوقعة الدغارة [26].

في الوقت نفسه بدأت سياسة استمالة عدد من الشيوخ الذين كان دورهم مقصورا على جمع الضرائب الى ملاك اراضي مما جعل العديد من شيوخ ال سعدون يدور في فلكهم والذين اطلق عليهم الشيوخ المتعثمنين و اسندت لهم الوظائف الكبيرة[27]، فكان فهد ال علي الثامر السعدون اول عربي متصرف في الحلة لمدة خمسة عشر شهرا ، وقد تولى بعده المتصرف اشرف باشا الذي قام في سنة 1875 بتشتيت الخزاعل والشبل وقتل شيخ الخزاعل المسمى ذرب في مدينة النجف وفي هذه المدة قام العثمانيون بجلب عشائر الفتلة وتوطينهم في اراضي الخزاعل الامر الذي ادى الى نزاعات عشائرية كبيرة [28].

زاد من ضعف العشائر وتشتيتها جفاف شط الحلة عام 1884بعد أن بدأت المياه في نهر الحلة تقل بسبب تحولها الى نهر الهندية منذ عام 1830 الامر الذي ادى الى هجرة القبائل الى مناطق اخرى والتي اشتد على اثرها النزاع بين العشائر كما حدث في عام 1893 بين عشائر البوسلطان والجبور والخزاعل والشبل[29]، وكانت الدولة العثمانية تساعد طرف على طرف عند قيام المنازعات لغرض تقويض النظام العشائري وتحطيمه من خلال اثارة الفتن وقد توسعت حالة النزاع لتشمل عشيرة عنزة وقبيلة شمر أذ ساندت الحكومة العثمانية عشيرة عنزة ضد عشيرة شمر [30].

ولم يقتصر النزاع على هذه العشائر بل تطور في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ليشمل ال فتلة واليساروال مسافر وعشائر شمر والجحيش والزبيد وقد سبب هذا الوضع تدهور كبير في الامن وكثرة العصابات التي استغلت جفاف شط الحلة للدخول والخروج بسهولة والقيام بالسرقة الامر الذي ادى الى ان يقوم السكان بحماية مساكنهم بانفسهم [31] .

وفي عام 1906 منحت الحكومة اراضي عشيرة الجبور الى شيخ البوسلطان لاثارة الفتن والنزاعات الامر الذي ادى الى قيام معركة بين الطرفينسميت بوقعة الجمعيات وفي عام 1909 قامت بتفويض قسم من اراضي البوسلطان لعشيرة الجحيش بعد ان زاد هؤلاء قيمة بدل الارض وقد كانت هذه الارض مسجلة رسميا في دوائر الطابو باسماء البوسلطان



الامر الذي قاد الى نزاع تدخلت فيه فروع العشيرتين في الحلة والهندية والديوانية [32]، ويقيت الحالة السيئة لعشائر مدينة الحلة حتى اعادة المياه الى شطها في 2 كانون الاول 1913 [33].

ثالثا- سياسة الاحتواء البريطانية (1914-1918)

بعد إن فرضت الحكومة البريطانية المحتلة سيطرتها على البصرة في 22 تشرين الثاني 1914 ، قامت بتشكيل دائرة الحاكم العسكري ، والتي كانت مهمتها القيام بالمهام المستجدة وتألفت من الرائد (داريس براذيلو) رئيسا والنقيب (ريدبولارد) وهو وكيل قنصل بريطانيا السابق في البصرة (وتوم دكستر) احد قباطنة (السفينة كمين) التابعة للمقيمة البريطانية في بغداد مساعدا ومترجما، وعدد من الضباط والموظفين البريطانيين والهنود والعراقيين، ثم تبعها تشكيل دائرة للشرطة تولاها العقيد أي جي كريكسون احد منتسبي شرطة البنجاب والعديد من العناصر التي جائت من الهند[34].

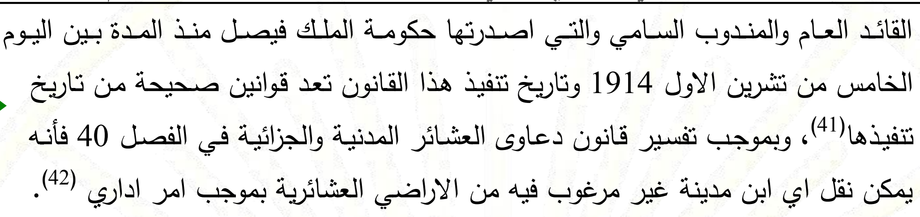
أشار احد التقارير البريطانية عن تقدير السكان في العراق عام 1930 وتوزيعه في المدن المختلفة 0 بأن نسبة سكان المدن لايتجاوز 12% وان العدد المستقرين في الريف 32% ونسبة القبائل شبة المستقرة 48% وأما القبائل البدوية فهي تمثل نسبة 8% [35].

كان على الساسة البريطانيين ،الاختيار بين طريقتين في التعامل مع نسبة السكان الكبيرة في العراق المتمثلة في العشائر العراقية المختلفة ، الأولى إتباع السياسة العثمانية في العهد العثماني المتأخر والتي تجلت في تقوية الإدارة المركزية العثمانية على حساب المشايخ ، ونشر الانقسامات والنزاعات بين التحالفات العشائرية لغرض تفكيكها ،والثانية هي أعادة المكانة الاجتماعية للعشائر وشيوخها التي كانت تتمتع بها ومحاولة خلق كيان عشائري منفصل عن الكيان المدني السابق واستخدامه كسلاح وقوة توازن مع المتغيرات الجديدة في العراق الجديد .

اختارت بريطانيا الاعتماد على تقوية النظام العشائري في المناطق الريفية بتشريع السلطة القضائية في المناطق العشائرية المدنية ، بموجب الأسس الواردة في نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي وضعه هنري دوبس عام 1915[36]، ، وذكرانه مستمد من نظام الحكم الذي طبق في بلوجستان بعد أن أنشأه(البر روبرت ساندمان) ،عام 1875 بعد أن وجد أن النظام العشائري بحالة انحلال[37]، وفي العراق عد هذا النظام ساري المفعول منذ 21 شباط 1916 وكانت فحواه أن أي نزاع باستثناء نزاع الأراضي يكون احد طرفية أوكليهما من أفراد العشائرية يحال من ألحاكم السياسي للمنطقة التي حدث فيها النزاع إلى هيأة قضائية عشائرية تتألف من شيوخ او محكمين عشائريين لانهاء النزاع وفقا للعرف ويرجع الى الحاكم السياسي القرار النهائي في المصادقة على الحكم او رفضه [38].

تكون النظام من احدى وعشرون مادة على ان يشمل تطبيقه المناطق التي احتلت والمناطق التي سوف تحتل مستقبلا وقد جاء في سبب اختيار هذا النظام لكي يناسب العادات والتقاليد المحلية وانه ليس من السهولة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات على افراد العشائر وان تشكيل المجالس الادارية المحلية في كل وحدة ادارية عامل مشجع للشيوخ على حفظ الامن والنظام في مناطقهم العشائرية ، ولذلك فان المجالس الادارية بدأت تنتشر في مراكز الالوية مؤلفة من رؤساء العشائر حتى ان العديد من الشيوخ أصبحو أعضاء في المجالس الادارية [39]،وفي نفس الوقت شكلت قوات جديدة من ابناء المناطق التي دخلها الانكليز سميت (الشبانة) ، والتي وضعت تحت قيادة ابناء الشيوخ وبأشراف مباشر من الحكام السياسيين لتقوم بأعمال الحراسة الليلية ونقل البريد [40].

قام البريطانيون بتوسيع نظام دعاوى العشائر بعد سيطرتهم على جميع الاراضي العراقية، اذ صدر نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية في 28 تموز 1918 ، الذي اصبح له قوة القانون التشريعية عند صدور القانون الاساس العراقي (الدستور) في سنة 1925 ، أذ نصت المادة 114 من الدستور على ان جميع البيانات والانظمة والقوانين التي اصدرها

القائد العام والمندوب السامي والتي اصدرتها حكومة الملك فيصل منذ المدة بين اليوم الخامس من تشرين الاول 1914 وتاريخ تنفيذ هذا القانون تعد قوانين صحيحة من تاريخ تنفيذها[41]، وبموجب تفسير قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية في الفصل 40 فأنه يمكن نقل اي ابن مدينة غير مرغوب فيه من الاراضي العشائرية بموجب امر اداري [42].

رابعا-موقف العشائر الحلية منذ دخول القوات البريطانية عام 1914 وحتى أحكام سيطرتها على الحلة :

قامت الحكومة العثمانية بحملة دعائية في ارجاء الولايات العراقية لحشد التأييد والمساندة ضد الاحتلال البريطاني، فقامت بارسال وفود الى المدن العراقية المختلفة خاصة مدينة النجف وكربلاء والحلة لغرض الحصول على الفتاوى من المراجع الدينية ضد الاحتلال البريطاني، وعلى اثر زيارة احد الوفود الى مدينة النجف عقد اجتماع جماهيري في جامع الهندي بحضور عدد من العلماء والمشايخ، اجتمعت فيه الكلمة على وجوب الدفاع عن البلاد الاسلامية[43]، وفي مدينة الحلة عقد اجتماع موسع في الحلة في تشرين الثاني 1914 في جامع ابي احواض وكان يعد من ابرز الاجتماعات الحاشدة التي شهدتها مدينة الحلة ودعا فيها السيد محمد القزويني الى مقاومة المحتلين الاجانب وشارك في الاجتماع عشائر الحلة وابرزهم ابراهيم السماوي شيخ عشيرة خفاجة وسماوي الجلوب وعمران الحاج سعدون وعدد من زعماء الفتلة[44].

ان مشاركة ابناء الولايات العراقية بقيادة العلماء كانت فعالة في معارك جبهة الاحواز منذ 20 كانون الاول 1914 بقيادة السيد محمد سعيد الحبوبي وشيخ الشريعة والسيد ابو القاسم الكاشاني والسيد مهدي السيد صدر والسيد محمد اليزدي والشيخ جعفر الراضي والسيد كاطع العوادي ،والتي ساهمت فيها عشائر الحلة في الجبهة المركزية للقتال ومن بينها عشائر قبيلة زبيد (الجحيش،البوسلطان والسعيد) كما ساهمت عشائر ال مسعود والفتلة (اهل الهندية) وبني حسن والجبور و عشائر من بغداد وديالى ودليم وبعض عشائر المنطقة الشمالية [45].

بعد ان انهزمت القوات العثمانية في معركة الاهواز 21 اذار 1915 ،ثم تبعتها الهزيمة في الشعيبة والعمارة، ساهم التقهقر العثماني بانخفاض الروح المعنوية لدى ابناء الولايات العراقية الامر الذي ادى الى عودة الكثير من المقاتلين الى مواطنهم و كانت الحاميات العثمانية في هذه المدن في حالة يرثى لها من الجوع والتعب والارهاق، اضف الى ذلك ان الحكومة العثمانية كانت من اهم واجباتها في مدينة الحلة البحث عن الجنود الفارين من جبهات القتال وكانت الملاحقة تتم في جميع المناطق حتى الارياف ،زاد من هذا الاحتقان بين اهالي الحلة والعثمانيين انسحاب جنودهم من مدينة النجف في حالة مزرية مشيا على الاقدام الامر الذي شجع اهل الحلة على اعلان التمرد على الدولة العثمانية فأصبحت الحلة ثالث مدينة تعلن العصيان على الحكومة العثمانية [46].

حاولت الحكومة العثمانية استعادة سيطرتها على الحلة فاوعزت الىعاكف بيك الذي كان معسكرا في الكفل بالتقدم الى الحلة والطلب من المختارين والوجهاء تسليم جميع الفارين من الجندية خلال اربعة وعشرون ساعة وعندما رفض طلبه قام بمهاجمة المدينة ، فتصدى له الاهالي مدعومين بعشائر اليسار وخفاجة والفتلة ولم يستطع تحقيق اي من اهدافه وقد سميت هذه المواجهات بواقعة عاكف الاولى [47].

لم تستطع القوات العثمانية عمل شيء لمدن الفرات الاوسط حتى انتصارها على القوات البريطانية بعد حصار الكوت في نيسان1916 وكانت تتحين الفرص للانتقام واستعادة المبادرة في هذه المدن وخاصة الحلة ، فبادرة بارسال عاكف بك على راس قوة من بغداد في 6 تشرين الثاني 1916 ،وعسكر في سدة الهندية وفي 14 تشرين الثاني 1916 تقدم بطلب من اهل الحلة بالدخول في المدينة لغرض التزود بالمؤن والخروج في حملة الى المناطق الجنوبية[48] .

دار اجتماع بين اهالي الحلة في دار السيد محمد القزويني حول طلب عاكف بك ، فاختلف الحاضرون في الموافقة على الطلب ، فقسم راى رفضه واذا اصر عاكف بك فان باستطاعت اهل الحلة والعشائر المحيطة بها المقاومة واجباره



على الرجوع من حيث اتى او تغير مساره بعيدا عن الحلة [49]. القسم الاخر فضل التفاوض والسماح لـه بالدخول وتجنيب المدينـة اي صـدام عسكري مـع القوات العثمانيـة ويبدو ان اصحاب الراى الثاني فرضوا رايهم على الاخرين، الامر الذي اثار اصحاب المقاومة فقرر العديد منهم ترك المدينة والذهاب بعيدا لمعرفتهم بمكر وخديعة العثمانين المتكررة، اطبق عاكف بك الحصار على المدينة وطلب من الاهالي الخروج الى جهة السور الغربي بالقرب من مشهد الشمس، في اليوم التالي قام بالاعتداء على محلات الجامعين والطاق وجبران والوردية[50].

اخذ عاكف يسوق رجالات المدينة الى المشانق ، وزاد عدد شهداء الحلة على 1500 في هذه الواقعة كان من بينهم الحاج علي الشيخ حسن والحاج وهيب صالح المهدي وسعيد محمد الحاج والحاج امين علوش وعبد الحسن وعلوان ولدا الظاهر الحبيب والملة ابراهيم الجبوري وولده عبود وحمد سعيد الشيخ حسن ، ولم يكتفي بذلك بل قام بنفي العديد من اهالي الحلة الى ديار بكر وسميت هذه الاحداث بواقعة عاكف الثانية وبقيت المدينة تعاني من ظروف عصيبة حتى خروج القوات العثمانية [51].

دخل الأنكليز مدينة الحلة في 8 تشرين الثاني 1917 وقد عينت الحكومة المحتلة (الميجر بولي) حاكماً سياسياً على الحلة واصبحت الحلة مركزاً عسكرياً مهم في الفرات الأوسط[52]. كذلك قامت الادارة البريطانية بتشكيل مجلس قبلي لحل المشاكل العشائرية وقد ضم عدد من الشيوخ البارزين وساهم بتقليل عمليات السلب والقتل وتبنى عملية جمع الضرائب وحشد الفلاحين للعمل في مختلف المشاريع كما قامت الادارة البريطانية بتخصيص مكافأة مجزية لاعضاء المجلس بلغت قيمتها (300) روبية شهريا وشملت كل من الشيوخ عداي الجريان وهزاع ال محيميد وسماوي الجلوب وفيصل ال مغير وسلمان ال كعيد ورشيد ال عنيزان [53].

وكذلك قامت القوات البريطانية بتشكيل قوة من الشبانة في مدينة الحلة وتكونت من صنفين ، المجندين المشاة وبلغ عددهم في البداية 280 مجندا بقيادة خمسة من الضباط البريطانين ، اما الصنف الثاني فهم المجندون الخيالة وعددهم 477 تحت امرة خمسة من الضباط البريطانين ، وانخرط العدبد من ابناء وأقرباء الشيوخ كعبد المحسن السعدون من شيوخ بني حسن في الهندية الذي تولى قيادة الشبانة في المنطقة وتكفلت هذه القوة بواجبات الحراسة في الحلة والمسيب وطريق حلة– كربلاء والحلة– ديوانية [54] .

خامسا:– فشل سياسة الاحتواء البريطانية (1919–1920).

كانت مدن الفرات الاوسط وبالاخص مدينتي النجف وكربلاء الشغل الشاغل للبريطانيين ، ليس فقط في قضية الاستفتاء وانما منذ دخول القوات البريطاتية العراق في عام 1914 ، ذلك ان الفرات الاوسط منذ صدر الاسلام وحتى الوقت الحاضر مركز التشيع في العالم الاسلامي ومايحمل التراث الشيعي من نزعة الى النقد السياسي للسلطة على مدى السنين اضافة الى الفلسفة الامر الذي انعكس على نفسية المجتمع في مناطق الفرات الاوسط [55] .

أشار الحاكم السياسي برسي كوكس في حديثه عن الفرات الاوسط (ان المشكلة المعقدة في منطقة الفرات الاوسط في هذا الوقت اي عام 1917 ليس وجود قبائل كثيرة وانما وجود مدينتي كربلاء والنجف) وهذا الراي مشابه لما ذكرته المس بيل عندما ذكرت (نحن كأجانب لانستطيع التفريق بين السني والشيعي غير انك لو تركت الامر بأيديهم فأنهم يتغلبون على الصعوبة بنوع من التحايل والتمويه وكما فعل الاتراك تماما ... على ان السلطة النهائيـة ... يجب ان لاتكون في دولة يسيرها المجتهد وهو امر خبيث جدا [56] .

يمكن القول ان سياسة الاحتواء البريطانية للعشائر الفرات الاوسط تعرضت للاختبار الاول عام 1919 بعد ان استقر الراي في بريطانيا على قرار يقضي بأقامة استفتاء شعبي لمعرفة راي البلد فـي تأسيس حكومة عربية ، أذ صدر القرار في 30 تشرين الثاني 1918 وتضمن ثلاثة اسألة : هل يفضل العراقيون دولة عربية واحدة تقوم بارشاد من بريطانيا

، تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية الى الخليج العربي ، وهل يرون ان يكون امير عربي على راس هذه الدولة الجديدة ، ومن الذي يرشحونه لرئاسة الدولة [57] .

عملت الادارة البريطانية بقيادة ويلسون في العراق بأقصى ماتستطيع لكي تأتي نتائج الاستفتاء ملبية لرغباتها المطالبة بحكم العراق بصورة مباشرة من قبل بريطانيا ورفض فكرة اقامة دولة عربية تحت حكم عربي ونجحت في مناطق عديدة من العراق ولم تحقق النجاح المرجو في النجف وكربلاء والديوانية والكاظمية علما ان هذه المناطق لم تخلو من مؤيدين للحكم البريطاني المباشر ،غير ان رغبة الرافظين هي التي كانت سائدة من خلال الاجتماعات التي عقدت في كربلاء والنجف والكاظمية والمؤتمرات الاخرى في مناطق الفرات الاوسط وكان للعامل الديني والوطني الدور الابرز في رفض الاستفتاء خاصة الدور الريادي الذي قام به المرجع اية الله الشيرازي [58].

ولابد من القول انه حتى في المناطق التي خرجت مضابطها مؤيدة لسياسة الحكم المباشر في العراق ، كان هناك الكثير من الرافضين لهذه اليساسة خاصة اذا ماعلمنا ان الطريقة التي اجريت فيها عملية الاستفتاء كانت صورية اكثر منها واقعية وقد تدخلت الحكومة البريطانية في بصورة مباشرة في العديد من المناطق كما حصل في مدينة الحلة أذ طلبت من الحاكم السياسي فيها حصر عملية الاستفتاء في عدد من الموالين لم يتجاوز عددهم السبعة والذي يمكن الاستدلال من خلاله على مدى الرفض الجماهيري لعملية الاستفتاء[59]، لم يحقق الاستفتاء رغبة ويلسون في طريقة حكم العراق الامر الذي ادى الى اتباع سياسة الشدة مع مناطق الفرات الاوسط ، اذ قام بتغير كل الضباط المسؤلين عن تلك المناطق [60]، الامر الثاني الذي يمكن الاستدلال على فشل السياسة البريطانية الرفض الواسع لقرار الانتداب الذي صدر عن مؤتمر سان ريمو بتاريخ 25 نيسان 1920، أذ زاد نشاط الحركة الوطنية في مختلف مدن العراق وكذلك نشاط الحركة الدينية من خلال ممثلي المرجعيات وخير مثال على ذلك ، التحرك الذي قام به السيد كاطع العوادي أحد قادة ثورة 1920 بأتجاه عشائر الحلة ووجهائها والذي تمخض عنه الاجتماع الجماهيري في جامع الحلة الكبير، اذ ندد فيه الحاضرون بالسياسة البريطانية وكانت نتيجته نفي عدد من الوطنيين الى جارج العراق، الامر الذي زاد في نقمة الجماهير على الاحتلال البريطاني[61] .

الامر الثالث الذي برهن على فشل سياسة الاحتواء البريطانية هو المشاركةالواسعة لتلك العشائر الحلية في ثورة العشرين خاصة في معركة الرارنجية ومعارك القطار على طريق حلة –ديوانية، ومعارك حصار الحلة وليس البحث في صدد استعراض تلك المعارك فقد كتب عنها الكثير، أذ ان البحث مخصص في استعراض السياسة البريطانية ومحاولت سيطرتها على العشائر في مدن الفرات الاوسط ومنها الحلة واثبات فشل هذه السياسة على الصعيد الشعبي[62].

الخاتمة:-

إن مشروع بحثنا خرج بعدة استنتاجات يمكن أجمالها بالأتي:-

1- أن الغاية التي من أجلها سن قانون الطابو والتي نشرت في جريدة الزوراء لغرض عودة النفع على المزارعين وربطهم بالأرض بالصورة التي تحسن مستواهم المعاشي البائس وتعود على زيادة الإنتاج الزراعي وبالتالي تحسين الوضع الأقتصادي للبلاد كانت باطلة ويبدو إن الذي كتب ذلك البيان في جريدة الزوراء لم يكن من تلك الفئة الحاكمة التي اعتادت على العيش برفاهية وهي ترى المزارعين في بؤس مدقع وجهل كبير أو هو من أولئك الذين يعرفون تزويق الكلام ليستغلون طبقة الفقراء في هذه البلاد.

2- حصلت الخزينة العثمانية الخاوية على مبالغ طائلة لم تكن تتوقعها في تلك الظروف الصعبة باستخدام وسيلة قانون الطابو وهي بذلك لم تخسر شيئاً لمصلحة المزارع بل ربحت على حسابه الشيء الكثير.



3- أستخدمت الدولة العثمانية عبر ولاتها ومنذ سن قانون تمليك الأرض بأستخدام هذا القانون لتفتيت الأحلاف العشائرية والتدخل بصورة مباشرة في البيع على الطرف الموالي لسياستها وبيع الأراضي على شيوخ عشائر من خارج تلك المناطق، وكذلك الإبقاء على المشاكل والخلافات لتي كانت تحدث بين العشائر وتركها دون حل.

4- أوجدت السياسة العثمانية مجموعة من الملاكين من المدن التي باتت تحكم في أراضي زراعية واسعة وتهتم بمصالحها ورفاهيتها عل حساب المزارعين الفقراء الذين تحولوا إلى عبيد في تلك الأراضي حتى أصبحت نسبة 1% من السكان التي تسيطر على رقبة الأرض .

5- إثارة الأحقاد والمنافسات ضمن العشيرة الواحدة من خلال أبدال رئيس القبيلة المعترف به برئيس آخر منافس له من عائلته أو من عائلة أخرى وتعين بعض رؤساء القبائل كحكام رسميين ضمن وحداتهم العشائرية وجعل رئيس العشيرة جابياً وممثلاً للحكومة.

6- ساهمت هذه السياسة الأستبدادية بشكل فاعل في تمرد العديد من الجنود والفرار من جبهات القتال وعدم مساندة القوات العثمانية أمام القوات البريطانية بعد الهزائم التي منيت بها القوات العثمانية وخاصة منذ الهزيمة في معركة الأهواز (21 آذار 1915 أدت ردود الفعل التي قام بها العثمانيين لإعادة أولئك الجنود وما تبعها من تصادم وقتل العديد من الأبرياء كما حدث في وقعة عاكف الثانية في مدينة الحلة عام 1916.

وما فيما يخص أهم الأستنتاجات التي قامت بها بريطانيا فيما أطلق عليه سياسة الأحتواء فكانت كالآتي:-

1- يبدو إن البريطانيين وبعد دراستهم الطويلة للأوضاع في العراق أستقر رأيهم على أعادة المكانة الإجتماعية لعشائر العراقية ومحاولة خلق كيان عشائري منفصل عن الكيان المدني واستخدام هذا الكيان كسلاح وقوة توازن مع المتغيرات الجديدة في العراق.

2- قامت بريطانيا بتطبيق نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية والذي طبق في بلوجستان منذ عام 1875 والذي كان من أهم أسسه تشكيل هيئات قضائية عشائرية للحكم في النزاعات وفقاً للعرف المتبع في المناطق العشائرية وجاء في سبب اختيار هذا النظام ليناسب العادات والتقاليد المحلية ولقد أصبح لنظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية قوة القانون التشريعية عند صدور القانون الأساس العراقي (الدستور) في سنة 1925.

3- قامت القوات البريطانية بتشكيل قوة من الشبانة من المجندين المشاة والخيالة في كل منطقة تحتلها وكان أعتمادها يتم على المناطق العشائرية في تشكيل هذه القوات.

4- كانت الحكومة البريطانية متخوفة بشكل كبير من موقف رجال الدين في المدن المقدسة في العراق وما يسببه من فشل لمشروعها ويبدو إن فشل نتائج الأستفتاء كما أرادها الحكام السياسيون البريطانيون في العراق وعلى رأسهم ولسن آثار غضب السلطة البريطانية وجعلها تطبق الخناق على المعارضين لسياستها الأمر الذي أدى إلى الوقوف بوجه الانتداب وقيام ثورة العشرين بشكل ريادي فيها خاصة في مدن الفرات الأوسط وهذا دليل على فشل هذه السياسة في تلك المرحلة من الأحتلال البريطاني ومحاولة إيجاد بدائل لها.

الهوامش والمصادر

1- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، بيروت ، مؤسسة المعارف للمطبوعات، 2007، ص17 .

2- سليمان القانوني (1520-1566) : ولد في 6 تشرين الثاني 1494 ، امتاز حكمه باهمية القوانين التي اصدرها، والحروب التي خاضها ضد الدول الاوربية ، اذ قام بمهاجمة هنغاريا عام 1526 وانتصر في معركة موهاكس التي قتل فيها لويس الثاني ملك هنغاريا ، في عام 1534 سيطر على تبريز ثم على بغداد ، عام 1535 قام بتحالف مع ملك فرنسا فرانس الاول ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة ، توفي في 7 كانون الاول 1566 في اخر حملاته على هنغاريا . للمزيد ينظر www .Encarta . com ., al wikpidy .com .

3- عدنان هرير جودة ، النظام الاداري في العراق 1920-1939 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب – جامعة بغداد ، 2005 ،ص1 .

4- علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، قم المقدسة ، 2005 ، ص301 .

5- ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق لبحديث، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، 1985، ص ص367-368 .

6 - جبار عبدالله الجويراوي ، تاريخ ميسان وعشائر العمارة ، ميسان ، منشورات مكتبة الامام الصادق، 2005، ص136 .

7- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ص145

8- عبد الرزاق الحسني، العراق قديما وحديثا ،بغداد، ص154 .

9- يوسف كركوش الحلي، تاريخ الحلة ، النجف الاشرف ، المطبعة الحيدرية ، 1965 ، ص ص 133-134 .

10-علي كاظم حمزة، محمد مهدي البصير ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة بابل ،2006،ص ص9-13 .

11- يوسف كركوش الحلي ، المصدر السابق ، ص ص136-138 .

12- مدحت باشا: ولد في اسطنبول عام1822 ، درس في سلك الكتبة حتى أصبح رئيسا لقلم الصادرة، وفي عام 1860 منح لقب باشا ثم واليا في بلغاريا ، بعدها رئيسا لمجلس شورى الدولة وكان من دعاة الاصلاح، عين واليا لبغداد عام 1868، اذ اصبح صدرا اعظم حتى عام 1879 بعدها اصبح واليا على سوريا، اتهم بقتل السلطان عبد العزيز ونفي الى الطائف حتى مات في سجنه. للمزيد ينظر: محد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا 1869-1872 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب –جامعة بغداد، 1989، ص ص83-92 .

13- عدنان هرير جودة ، المصدر السابق ، ص ص1-3 .

14- عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج8، بغداد، ص ص245-246 .

15- لمصدر نفسه ،ص146.

16- عبد الرزاق الظاهر، الاقطاع والديوان في العراق ومصر، مطبعة السعادة، 1946، ص ص17-18.

17- المصدر نفسه ، 19 .

18- لونكريك ، المصدر السا بق ، ص369 .

19- عدنان هرير جودة ، المصدر السابق ، ص ص24-27 .

20- علي هادي المهداوي، الحلة في العهد العثماني المتاخر 1869-1914، 2002، ص ص127-128.

21-عبد الرزاق الظاهر ، المصدر السابق ، ص65 .
22-أحمد سوسة،حياتي في نصف قرن ، بغداد، دارالشؤون الثقافية ، ص ص112 .
23- المصدر نفسه ،ص112.
24- عبد الرزاق الظاهر ، المصدر السابق ، ص19 .
25- حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة : عفيف البزاز ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، 1995 ، ص101.
26- لطفي جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1980 ، ص28 .
27- حنا بطاطو، المصدر السابق ، ص101 .
28- جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد 1869-1917، بغداد، دار الشؤن الثقافية، 2000، ص ص119-120.
29- يوسف كركوش الحلي ، المصدر السابق ، ص175 .
30-عطية دخيل الطائي ، سدة الهندية ، ص7
31- طالب حمادي حسين الجنابي ، السيد محمد مهدي القزويني ودوره الاجتماعي والاقتصادي (1845- 1916) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية – جامعة بابل ، ص 142 .
32- علي هادي المهداوي ، المصدر السابق ، ص ص46-54 .
33- احمد سوسة ، المصدر السابق ، صص32-33 .
34- عدنان هرير جودة ، المصدر السابق ، ص ص27-28.
35-امل فينوغرادوف ، قراءة جدبدة في ثورة 1920 العراقية ،ترجمة عبد الجبار ناجي ، مجلة الحكمة، العدد 37، اب ،2004، ص111 .
36- عمار يوسف عبدالله ، سياسة بريطانيا تجاه العشائر العراقية 1914-1945 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية –جامعة الموصل ، 2002 ، ص ص121-124 .
37- دائرة الاستخباراة البريطانية، تقرير سري عن العشائر السياسية، ترجمة: عبد الجليل الطاهر، 1949، ص ص8-9.
38- عدنان هرير جودة ، المصدر السابق ، ص30
39- عمار يوسف عبدالله، المصدر السابق ، ص ص141-142.
40- فاروق صالح العمر، حول الساسة البرطانية في العراق 1914-1921، بغداد، 1973، ص ص23-25.
41- عمار يوسف عبد الله ، المصدر السابق ،ص143 . حنا بطاطو، المصدر السابق ، ص120 .
42-حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص120 . علي ناصر ، الادارة البريطانية ، صص 166-170 .
43-جميل موسى النجار، اليسد كاطع العوادي ودوره في الحياة السياسية العراقية 1908-1945، بغداد، المكتبة العصرية، 2005، ص ص66-67 .
44- عطية دخيل الطائي، الحلة في سنة 1914-1921، دراسة في الاحوال الساسية والادارية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية–ابن رشد –جامعة بغداد ، ص87 .
45- جميل موسى النجار ،المصدر السابق ، صص77-78 .
46- علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج4 ، بغداد ، مطبعة الشعب ، 1975 ، صص196-197 .



47- يوسف كركوش الحلي ، المصدر السابق ، ص165 .
48- عباس العزاوي ، المصدر السابق ، ص300 .؛ محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، ج1 ، مطبعة الفلاح ،ص40 .
49- عبد الرضا عوض ، شعراء الحلة السيفية ايام الامارة المزيدية ومابعدها ، 2003 ، ص 51 .
50- يوسف كركوش الحلي ، المصدر السابق ، ص166 .
51- احمد سوسة ، المصدر السابق ، صص116-117 .
52- عطية دخيل الطائي، الحلة في سنة 1914-1921، دراسة في الاحوال الساسية والادارية، ص ص72-79.
53- عمار يوسف عبدالله ، المصدر السابق ،ص145 .
54- المصدر نفسه ، ص ص146-148 .
55- علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج5 ، صص113-115 .
56- حسن لطيف الزبيدي ،المصدر السابق ، ص25 .
57 – حميد احمد حمدان ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ، بغداد ، 1979 ، ص607 .
58- علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج5 ،ص70 .
59- عبد الرزاق الحسني ، الثورة العراقية الكبرى ، ص60 .
60- علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج6 ، ص168 .
61- عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى ،ص ص176-177.
62- يوسف كركوش ،المصدر السابق،ص175.